الجلسة الثامنة والثمانون بعد المائة

- **التاريخ** : الاثنين 23 شعبان 1421 (2000/11/20)
- **الرئاسة** : السيد المصطفى عكاشة رئيس مجلس المستشارين .
- **التوقيت** : ساعة وخمس دقائق ابتداء من الساعة الرابعة وخمس دقائق مساء .
- **جدول الأعمال** : تقديم مشروع قانون المالية لسنة2001 .

❖❖❖

السيد المصطفى عكاشة رئيس مجلس المستشارين:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خير المرسلين .

حضرات السادة الوزراء،

حضرات السادة المستشارين المحترمين،

طبقا لمقتضيات المادة 255 من النظام الداخلي للمجلس، يعقد مجلس المستشارين جلسة خاصة، تقدم فيها الحكومة مشروع القانون المالي .

ويطيب لي قبل أن أعطي الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية المحترم، ان أخبر المجلس الموقر أنه خلال اجتماعات مطولة للمكتب وندوة الرؤساء، تم الاتفاق على برنامج عمل للمجلس بخصوص دراسة مشروع القانون المالي يتوخى تدبيرا جيدا ومعقلنا للزمن، ويتطلع المجلس اليوم، وهو يستعد لمناقشة أول مشروع قانون للمالية خلال الفترة الثانية من الولاية التشريعية الحالية، إلى نهج أسلوب جديد في أعماله سواء التشريعية أو الرقابية أو الديبلوماسية.

وإني إحكام تنسيق مع مجلس النواب بلوغا إلى الأهداف التي يؤملها عاهلنا الكريم جلالة الملك محمد السادس حفظه الله من المؤسسة التشريعية .

وأعطى الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية فليتفضل مشكورا .

السيد فتح الله ولعلو وزير الاقتصاد والمالية :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خير المرسلين،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أقدم باسم الحكومة أمام مجلسكم الموقر الخطوط الكبرى لمشروع قانون المالية لسنة **2001** مطبوعا بالتعديلات التي أدخلها عليه زملاؤكم في مجلس النواب والتي أغنته بالعديد من الإجراءات التي تنسجم مع المنطق العام التي تحكم صياغته، ألا وهوتكثيف المجهودات وإدخال التدابير الكفيلة بضمان التأهيل الملموس ببلادنا واقتصادنا .

إنها ميزانية تندرج في سياق هذه المرحلة الدقيقة التي تجتازها بلادنا، مرحلة مفتوحة على آفاق واعدة نحو ترسيخ دولة الحق والقانون وتخليق الحياة العامة . مرحلة بدأت تبرز خلالها تراكمات ملموسة ومشجعة لبلوغ تدبير ديمقراطي وشفاف للشأن العام . مرحلة يشهد لها الجميع بما تحقق في مضمار الارتقاء بحقوق الإنسان إلى واقع عملي وبما ينجز في اتجاه مواجهة المعضلات الاجتماعية الكبرى التي تثقل كاهل فئات عريضة من سكان المغرب .

وهي كذلك مرحلة يتأكد بوثوق حي معها اكتساب بلادنا للمزيد من الإشعاع من خلال الصورة الساطعة للمملكة المغربية كبلد يوظف استقراره السياسي لبناء مجتمع متماسك واقتصاد متنوع ينخرط في حركية الاقتصاد الدولي ويعبأ قدراته ومؤهلاته للقضاء على مختلف مظاهر الحيف الاجتماعي والتأخر الاقتصادي .

إنها مرحلة تتميز بتدبير للشأن العام تتناغم في الإدارة الملكية السامية مع العمل الدؤوب لحكومة تلعب فيها مؤسسة الوزير الأول دورا تنسيقيا يحفز اجتهادات مختلف المرافق الوزارية ومساهمات دوائر الإدارة العمومية، فمن خلال المبادرات والتوجيهات الملكية السامية يأخذ العمل الحكومي شحنات جديدة لتفعيل مسلسل الإصلاحات وتعميق

أوراش التغيير والبناء الهادف نحو تحقيق انطلاقة اقتصادية مرتكزة على مقومات النمو المستديم وتحقيق نهضة اجتماعية من خلال تعبئة كل مكونات الأمة وعبر التفاعل الإيجابي والتآزر والتضامن بين مكوناتها .

السياق العام لمشروع ميزانية 2001 :

غير خافية عليكم المصاعب الذي اعترضت السير العام لاقتصادنا، فبالإضافة إلى المعاناة التي ترتبت عن توالي الجفاف لسنتين متواليتن، وبحدة كبيرة، تدخل عامل ارتفاع النفط وانخفاض قيمة الأورو .

ففي سياق اقتصادي ذي حمولة قروية كبرى كالاقتصاد المغربي، تأثر الرواج العام وتأثرت نفسانية للفاعلين من جراء انخفاض القيمة المضافة لقطاع الفلاحة بما يناهز 15٪ خلال الموسم الفلاحي . بطبيعة الحال كان الانعكاس المباشر على حجم ونسبة نمو الإنتاج الداخلي الإجتمالي وعلى المداخيل الفلاحية وعلى مستوى عيش سكان البوادي، وبالفعل لقد تجلت قساوة آثار الجفاف بشكل حاد مما دفع الحكومة، نيابة عن المجموعة الوطنية، إلى سن برنامج خاص وإلى الحرص على تطبيقه في أحسن الظروف .

أما ارتفاع السعر الدولي للنفط فقد شكل بدوره عقبة من زاويتين:

فهو تحمل مرهق لميزاننا التجاري، وهو من جهة أخرى ذو مفاعيل شمولية على النسيج الاقتصادي والاجتماعي ككل . إن ارتفاع سعر النفط بأكثر من ثلاثة مرات دفع الحكومة إلى تغليب الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية على الجانب المالي وعلى الانسياق نحو تطبيق حقيقة الأسعار، الشيء الذي دفع الدولة إلى عدم عكس الزيادات المتتالية وتحمل صندوق المقاصة هذا العبء لفائدة دوائر الإنتاج والمستهلكين .

وفيما يخص انخفاض سعر الأورو فقد خلق حرجا للمردودية المالية داخل بعض قطاعات التصدير المرتبطة بالأسواق الأوروبية، وقد عالجت السلطات المالية والنقدية هذا الوضع بأسلوب الحوار والإقناع والتعويض اتجاه دوائر المصدرين مبرزة أن المسألة يجب أن تعالج من زاوية ناجعة بالنسبة لمستقبل المقاولات ومردوديتها وقدرتها التنافسية، هكذا تم لفت الانتباه إلى ضرورة التقيد بمتطلبات التأهيل الداخلي للمقاولة والقطاعات المصدرة خاصة وإن رهان التصدير وتوسيع حصتنا في السوق الدولي مرتبط إلى حد كبير بالتقدم الذي سنحققه في مجال الاستعداد لمواجهة أفق 2010 أي بتعلية درجة تنافسيتنا والحرص على جودة منتوجاتنا .

صعوبة أخرى ذات طابع ظرفي يجب الإشارة إليها وتتعلق بمبيعاتنا من الفوسفاط التي تشهد بعض الانحدار نتيجة التقلب الدوري الذي يطرأ على طلب الدول التي تشكل منافذنا الكبرى .

لكن بفعل التطور الذي يشهده نمط التدبير العمومي للشؤون الاقتصادية والمالية استطعنا أن تخفف من وطأة هذه المصاعب . لقد تمكننا من ذلك بالفعل لأن تطبيق الإجراءات والتدابير التي سنتها حكومة الإصلاح والتغيير في تشاور تام مع الجهاز التشريعي، وفي حوار مستمر وبناء مع الفاعلين الاقتصاديين، تطبيق مكن من إضفاء إمكانيات جديدة للمقاومة والتعويض على الجهاز الإنتاجي .

فبالملموس وبفضل التنوع الذي أصبح يعرفه نسيجنا الاقتصادي، تنبثق آليات للتعويض والوقاية من ضخامة التقلبات التي تطبع مسار النمو الاقتصادي من جراء وقع نتائج النشاط الفلاحي .

بكل تواضع بدأنا نتلمس الطريق لمعالجة الوضع الهش لاقتصادنا من حيث تقليص ارتباط وتيرة نموه بمدى حجم التساقطات المطرية .

فمن جهة أولى نحن أكثر وعيا بمتطلبات النهوض بالقطاع الفلاحي وما تقتضيه بلورة استراتيجية وطنية جديدة تأخذ العبراللازمة من التجارب والسياسات الفلاحية السابقة التي، وإن حققت العديد من المكاسب، فإنها تفتقد مقومات تمنيع العالم القروي، وتتلخص هذه المقومات في :

- السعي نحو الرفع من مستوى تمويل المواسم الفلاحية مع توسيع المساحة المؤمنة ضد آفة الجفاف،
- العمل على نشر تبني السقي التكميلي من طرف الفلاحين وتحديث طرق الري ونشر الوعي بضرورة اقتصاد الماء وانتقاء

استعمالاته تمشيا مع متطلبات المردودية والرفع من الإنتاج،

- تكثيف التأطير التقني مع التركيز على عقلنة الدورة الزراعية ومواجهة أمراض المزروعات،

- ضرورة إيجاد حل جذري لإشكالية المكننة الزراعية،

- مواصلة برنامج حماية وإغاثة الماشية وتدعيم عمليات المراقبة الإبديميولوجية والأبحاث البيطرية .

ومن جهة ثانية تتطور داخل نسيجنا الاقتصادي عدد من قطاعات الواعدة وتنبثق من خلالها آليات للتعويض ولمقاومة تقلبات معدل النمو الإجمالي،

فهذا هو منشأ قوة الجذب التي أصبحت تتوفر عليها مرافقنا وأقطابنا السياحية والتي شهدت ارتفاع التوافد السياحي ب 11٪ والمداخيل السياحية ب 12٪ خلال سنة 1999 .

ولذلك فإننا بصدد إدخال تحسينات بنوية على تأطير القطاع السياحي وتعميق عمليات التخليق وتطوير المنتوج والحرص على جودته . والحكومة كذلك تعمل على مواجهة قوة الطلب من خلال التحضير لتهيئة عدد من المناطق السياحية الكبرى(تاغزوت، ساحل العرائش، السعيدية، وغيرها) والتي ستستقطب استثمارات هائلة يدعمها ما رصد لها من خلال صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

القطاع الواعد الثاني الذي يستحق الإشارة هو قطاع الصناعات الكهربائية والإلكترونية . يتسم هذا القطاع بدينامية ملحوظة حيث إن صادراته تحسنت بأكثر من 30٪ خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2000 وهو قطاع يخلق قيمة مضافة داخلية مرتفعة .

ونفس الدينامية تلاحظ داخل قطاع البناء والأشغال العمومية من خلال ثلاث مؤشرات : ارتفاع مبيعات الأسمنت 5، 6 ٪، تحسين قروض الأمد المتوسط والطويل الممنوحة للقطاع من طرف الأبناك 7 . 12 ٪ وتزايد القيمة المضافة للقطاع 5 . 7٪ .

القطاع الثالث الذي سجل طفرة ملحوظة هو قطاع الاتصال، ولهذه الطفرة بعد نوعي يتجلى في كونه لبنة أساسية لولوج مسالك الاقتصاد الحديث، بحيث يغدي ويعمق تحولات واعدة داخل نسيجنا الاقتصادي والاجتماعي والثقافي . نحن إذن بصدد الخطوات الأولى لاستهلاك مقومات الاقتصاد الحديث ولذلك يتعين تأمين هذه المكاسب وترخيسها والدفع نحو استعمالات منتجة لتكنولوجيات التواصل والمعرفة حتى نجعل بلدنا ينخرط من موقع واثق في الاقتصاد الدولي .

وفي هذا الصدد، يشكل تدشين فضاء التكنولوجيات الجديدة بالدارالبيضاء من طرف صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله تعزيزا للموقع التي اكتسبناها وتأكيدا لإدارة الدولة على التسريع بتحديث الاقتصاد والمجتمع .

السيد الرئيس،

بجانب هذه الإمكانات القطاعية الجديدة للتعويض، تتراكم جوانب عديدة تبرز تحسن الإطار الماكرو اقتصادي . وهو التحسن الذي ينعكس على الأداء الاقتصادي والمالي العام للبلاد ويرسخ الثقة بقدراتها على ربح رهان التنمية الاقتصادية ومواجهة المعضلات الاجتماعية الكبرى .

يتأكد يوما عن يوم أن حرص الحكومة على تقوية الإطار الماكرو اقتصادي تستدعيه متطلبات التكيف الإيجابي مع إكراهات المحافظة على التوازنات الأساسية من جهة أولى وعلى إتخاذ التدابير الكفيلة بتغيير بنية المالية العمومية تغييرا يخدم النمو الاقتصادي وييسر وسائل التكفل العمومي بمستلزمات التأهيل والتقدم الاجتماعي .

من أجل هذه الغاية تم العمل على حصر عجز الميزانية في حدود معقولة، دون المساس بالمجهود الاستثماري العمومي ودون إخلال بالالتزامات الاجتماعية للدولة . فخلال السنتين الماليتين المنصرمتين تميز تنفيذ القوانين المالية بسلوك إيجابي حيث تم التحكم في العجز الموازني في حدود 2 . 3 ٪ من الناتج الداخلي الإجمالي بدل 3 ٪ المتوقعة برسم سنة2000 .

إن هذه النتائج تعد بكل موضوعية وتواضع إنجازا ملحوظا في سياق الإكراهات والمصاعب التي واجهها الاقتصاد الوطني وتعرضت لها المالية العمومية .

ويرتبط هذا الإنجاز بالمكتسبات التي تحققت في مجال ترشيد وعقلنة التسيير للمالي والاقتصادي العمومي وأذكر من بينها على وجه الخصوص :

- ارتفاع ايرادات احتكارات الدولة ارتباطا مع العائد الهائل لتفويت الخط الثاني للهاتف المحمول ومع تحسين نتائج المقاولات العمومية،
- تزايد مداخيل الضريبة على الشركات والضريبة العامة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة كانعكاس لبداية التحسن في السلوك الجبائي لدى الفاعلين الاقتصاديين وكترجمة للتغيير الإيجابي في علاقة الإدارة الجبائية بالمزملين،
- إنجاز اقتصاد مهم في نفقات الدين الخارجي العمومي بما يناهز 2.0 ٪ من الناتج الداخلي الإجمالي،
- تحسن نوعي في بنية تمويل حاجيات الخزينة العمومية والذي أصبح يتجه نحو موارد غير بنكية تعبأ عبر سوق المزايدات . وهو ماخلق حالة يسر في حجم الموجودات المالية لتمويل المقولات وساهم في الضغط على أسعار الفائدة نحو الانخفاض،
- مواصلة الحرص على ترشيد النفقات العمومية ونبذ مما مكن من تسجيل اقتصاد في النفقات العمومية والتحكم في نفقات التسيير،
- ضبط التضخم في حدود 7 . 0 ٪ سنة 1999 و5 . 2 ٪ سنة 2000 رغم الزيادات المتتالية في أسعار النفط الخام،
- التحكم في مسوى عجز المبادلات الخارجية (5 . 2 ٪ سنة 1999 و2,1 ٪ سنة 2000 من الناتج الداخلي الخام) بالرغم عن الزيادة في واردات الحبوب (٪ 34 +) والمواد المصنعة (20٪)،

إن تحسن الإطار الماكرو إقتصادي إنجاز تمكننا منه من خلال عدد من الإجراءات انصبت على ثلاثة جوانب :

- ترشيد نمط عصرنة وتأهيل القطاعات الكبرى التي تشكل حجر الزاوية في نسيجنا الاقتصادي،
- **السعي نحو امتلاك مقومات الانخراط في التحولات التكنولوجية التي يشهدها عالم المعرفة والتواصل سواء داخل الإدارة أو بالنسبة لعالم المقاولات .**

السيد الرئيس

يندرج مشروع الميزانية المقدم لمداولات مجلسكم الموقر في إطار استراتيجية شمولية للتأهيل العام للبلاد والنهوض بها وتجد هذه الإستراتيجية مرتكزاتها في ثلاثة مقومات :

أولا : التوجيهات للملكية السامية كما وردت في عدد من المناسبات والتي تميزت بتركيزها على الإسراع باتخاذ كافة الإجراءات المؤسساتية والتشريعية والتنظيمية لضمان شروط الانطلاقة الاقتصادية وبجعل البعد الاجتماعي هاجسا يوميا في تدبير الشأن العام . إنها توجيهات مباركة تتجلى فراستها في الحث على مراعاة الربط بين الفعالية الاقتصادية والتدبير المالي المحكم والنجاعة الاجتماعية،

ثانيا : التزامات حكومة بالإصلاح والتغيير خلال المرحلة الانتقالية التي تعيشها بلادنا والتي عبرت عنها تصريحات السيد الوزير الأول بشأن الإعداد لمشروع قانون المالية .

ثالثا : التوجهات العامة للتصميم الخماسي 2000 – 2004 وبرامجه القطاعية كما صادق عليها البرلمان، بصفتها إطارا لتوضيح الرؤى بالنسبة للدولة وللجماعات المحلية والجهات وللمقاولات ولمختلف أطراف النشاط الاقتصادي والاجتماعي .

ينبني المشروع الذي بين أيديكم على توقعات ماكرو اقتصادية نجملها في الفرضيات التالية وتخص المحيط الدولي من جهة أولى والمستوى الداخلي من جهة ثانية بالنسبة للمحيط الدولي نعتبر في عداد المحتمل :

1) توطيد وتيرة النمو الدولي حوالي 2,4 ٪ وتواصل انتعاش الاقتصاد الأوروبي على الرغم من التطورات الأخيرة المتعلقة باستقرار سعر النفط الخام في مستوى مرتفع وتموج البورصات،
2) توجه السعر المتوسط للنفط الخام نحو انخفاض متواضع مع بداية 2001،

3) ارتفاع أسعار القمح في السوق الدولي بحوالي 10٪،

4) استقرار سعر الفوسفاط مع انخفاض ضئيل لثمن الحامض الفوسفوري،

5) تسارع وتيرة الطلب الدولي الموجه إلى الاقتصاد المغربي بنحو 6.6 ٪ قياسا مع الحجم الحالي،

6) استقرار سعر صرف العملات الكبرى .

وعلى المستوى الداخلي انبنى مشروع القانون المالي على الفرضيات الكبرى التالية :

1) محصول فلاحي متوسط، حوالي 65 مليون قنطار من الحبوب،

2) تحمل مصاريف الشطر الثالث من برنامج الحد من آثار الجفاف مراعاة لمتطلبات الوضع الاجتماعي والمعيشي بالعالم القروي،

3) تحمل الدولة لمفاعيل الزيادة في أسعار المنتجات النفطية،

4) تطبيق مقتضيات اتفاق 19 محرم المتعلقة بالترقية الداخلية خارج الحصص والشروع في ترسيم المؤقتين (4000 منصب)،

5) خلق 17000 منصب شغل لتلبية الحاجيات الماسة للتأطير ارتباطا مع إصلاح قطاع التعليم بالأساس،

6) الشروع في تطبيق الإجراءات الإصلاحية الأولى لميثاق التربية والتكوين،

7) قيام الدولة بمجهود استثماري متوافق مع التوقع السنوي لمخطط التنمية .

بناءا على هذه الفرضيات واعتبارا لمستلزمات تحقيق شروط التنمية المستديمة ومواكبة أوراش الإصلاحات الكبرى التي عليها الحكومة فإن مشروع هذه الميزانية يتلخص في تكثيف التدابير والاجراءات وإنجاز المشاريع الكفيلة بتأهيل البلاد على أربعة مستويات:

التأهيل المؤسساتي

يقتضي تجسيد دولة الحق والقانون على أرض الواقع المغربي، كمهمة تاريخية لحكومة الإصلاح والتغيير، وضع ترسانة قانونية وهياكل مؤسساتية قادرة على تحصين البلاد وتمنيعها من عواقب التقلبات ورواسب المعضلات الاجتماعية، ولذلك فإن الحرص على تفعيل دينامية الإصلاحات هو الوسيلة لبلوغ التأهيل المؤسساتي .

فمن أجل الدفع بكل فرقاء العمل التنموي للانخراط في تشارك بناء وتآزر مثمر من أجلتحقيق مقومات التنمية المستديمة، تعمل الدولة على إحكام التوزيع الاجتماعي للعمل التنموي . وتجتهد الحكومة في الإقناع والتعبئة نحو تقاسم معقلن للأدوار وتحديد موضوعي للمسؤوليات وللمهام، فالحكومة تريد الارتقاء نحو تدبير ديمقراطي شفاف يساهم فيه جميع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين على أساس تعاقد في وإلتزام واضح .

لذلك فإن المخطط الخماسي وضع نظرة شمولية متوسطة المدى لتستير بها دوائر الفعل الاقتصادي والاجتماعي . ومن شأن توضيح الرؤية لهم في إطار الاستراتيجية التنموية المندمجة التي بلورها المخطط أن تؤمن الانسجام والفعالية للتدخلات العمومية ولمبادرات القطاع الخاص . ومن أهدافها كذلك وضع قانون المالية في إطارالمنظور الشمولي لبرمجة الإجراءات والمشاريع الهادفة إلى تحقيق معدل نمو مرتفع وسياسة اقتصادية للتشغيل ومواجهة معضلات التجهيز والخدمات الأساسية والخصاص الاجتماعي .

إن العمل في هذا الاتجاه يقتضي رفع مستوى الأداء الاقتصادي والاجتماعي لمؤسسات الدولة حيث أن إنجاز أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتطلب تفعيل الجهاز الإداري والمؤسسات العمومية وجعلها تستجيب لمتطلبات توفير خدمات عمومية لصالح المواطنين ولفائدة البرامج والمشاريع الاستثمارية بالسرعة والجودة اللازمة لتقدم البلاد وعلى أساس مقاييس للتكلفة تنبذ التبذير والإسراف .

وانطلاقا من الإجراءات التي تصب في اتجاه إشاعة التخليق في العمل الإداري ومصالحة الإدارة مع المواطن المستعمل، تسعى الحكومة إلى بلوغ إصلاح إداري تدريجي وعميق يقوم الهياكل الإدارية والوظيفة العمومية ويجعلهما أداتين للتدبير الديمقراطي بشأن العام .

وفي هذا الأفق تعمل الحكومة على التحكم في حجم الوظيفة العمومية والرفع من مستوى تأطيرها وأدائها وعقلنة نمط إنفاقها .

ولذلك أيضا تسعى الحكومة إلى تحفيز الموظفين وتمتيعهم بحقوقهم في الترقية الداخلية دون إغفال ضرورة التحكم في كتلة الأجور قصد الرفع من لادخار العمومي وتوظيفه في المشاريع الاستثمارية ذات المفاعيل الإنتاجية والتشغيلية الواثقة .

وتوضح عدة أمثلة أن مسلسل تفعيل الإدارة أخذ مجراه مما يبشر بإمكانيات انجاز إصلاح يتجاوز تدريجيا الرواسب في السلوكيات والذهنيات والمساطر المتعامل بها . وعلى سبيل المثال يشكل تطبيق برنامج محاربة آثار الجفاف المبني على التعاقد والتنسيق بين مؤسسة الوزير الأول ومختلف المتدخلين نموذجا أوليا لتفعيل التدخل الإداري على أساس المفهوم الجديد للسلطة .

ونجد كذلك في النمط التعاقدي المنتهج بشأن برامج صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والإجتماعية مثالا ثانيا لنهج إصالح مساطر التدبير العمومي .

أما المثال الثالث الذي أريد الوقوف عنده فيتعلق بتفعيل النظام الجديد لإبرام الصفقات العمومية وتوسيع مجاله ضمانا للشفافية وصيانة لحقوق المتعاقدين، وبصفة خاصة أشير إلى المجهود الذي بذل في مجال تهييء صيغة جديدة لدفتر المقتضيات الإدارية العامة واعتبار خصوصيات التنظمات القطاعية،

كل هذه فقط أمثلة على أن الحكومة حريصة على إعادة بناء الإدارة العمومية وفق ضوابط التعامل بمبادىء حقوق الإنسان والمواطنة ومعايير الفعالية والشفافية . ونفس الحرص يطال ميدان العدل لأن تكريس سلطة القانون هو السبيل نحن طمأنة وصيانة حقوق المواطنين والمقاولات وإشاعة الثقة والتخليق داخل مختلف أوساط المعملات الاقتصادية والمالية .

من هذا المنطق تضع الحكومة إصلاح العدل على رأس إجراءات التأهيل المؤسساتي اللازمة . ولذلك يخصه هذا المشروع باعتمادات ستمكنه من استكمال مسلسل تحديث الترسانة القانونية قصد إحكام انسجامها وملاءمتها مع مستجدات التطور المجتمعي وتبسيطها والتمكن من تسريع آليات الحكم والتفنيذ . كما أن هذه الاعتمادات ستعزز البحث على تخصص المحاكم والقضاة إما بتوسيع المحاكم المتخصصة الموجودة من محاكم إدارية وتجارية وإما بإحداث تخصصات جديدة كالمحاكم المالية في اتجاه توفر بلادنا على خريطة قضائية تستجيب للحاجيات المتزايدة .

ومن اجل إقرار المكانة والمهام الدستورية والاجتماعية للقضاء، تهدف ميزانية الاستثمار لوزارة العدل عصرنة القطاع .

أهداف التأهيل المؤسساتي حاضرة كذلك وبقوة في مجالي التربية والتكوين . ويتجلى ذلك في كون مشروع قانون المالية لسنة 2001 يرتبط بانطلاقة الإصلاحات البنيوية لقطاع التعليم بمختلف أسلاكه والتي ستمتد خلال العشرية المنظوزة . فعلى مراحل من الملح بذل كل الجهود من أجل البحث على اندماج وانسجام الهياكل المشرفة على هذا القطاع قصد تحقيق تلاؤم النظام التربوي ككل مع متطلبات ومستجدات المحيط الاقتصادي والثقافي والمهني .

وهكذا فإن الاعتمادات المرصدة للقطاع تأخذ بعين الاعتبار الانعكاس المالي لإحداث 9450 منصب مالي جديد (من اصل 17.000 أو 66 ٪) كمأنها موجهة لتوسيع شبكة المدارس خصوصا بالعالم القدوي بهدف الحد من حدة الفوارق الجهوية وتقوية وتوسيع شبكة الإعداديات والثانويات وبناء الداخليات والمطاعم المدرسية كبنيات استقبالية لتحسين معدل التمدرس وتعميم الحق في التمدرس . هذا بالإضافة إلى مشاريع ترمي إلى الرفع من جودة التعليم كعملية تهيئة تجهيز.

المكتبات المدرسية ومتابعة برنامج إدخال التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال وإنجاز برامج التكوين المستمر وتقوية وسائل التفتيش والتأطير التربوي .

وفي إطار تحفيز أسرة التربية والتكوين يسجل مشروع قانون المالية هذا أول اعتماد برسم إحداث مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية الهادفة إلى توفير التغطية الاجتماعية، كما أن المشروع يقترح خلق حساب لدى الخزينة مخصص للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية .

من بين متطلبات التأهيل المؤسساتي كذلك إصلاح القطاع المالي . ذلك أن رواسب سوء التسيير الذي تعاني منه مؤسسات مالية عمومية

لايمكن بطبيعة الحال تجاهلها أو التغاضي عنها كما لايمكن العدول عن التدخل لحصر السلبيات وايجاد قطاع مالي تتسم مكوناته بالقوة والشفافية والمصداقية .

فمن أجل تجنب الوقوع في انزلاقات مدوية على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي فإن الدولة عازمة على معالجة وضعية المؤسسات المالية العمومية إما بإعادة رسملتها بواسطة قرض من الدولة كما هو شأن القرض العقاري والفندقي وإما بمواكبة إصلاحاتها الداخلية كما هو شأن البنك الشعبي المركزي وإما بمساعدتها على استخلاص ديونها (حالة القرض الفلاحي) .

وفي نفس الإطار تواصل الحكومة الإشراف على إصلاح نظام التأمينات لتحسين ظروف تعبئة رافد أساسي من روافد الادخال الداخلي وتمويل الاقتصاد الوطني . كما أنها لا تدخر جهدا من أجل تحديث وتوسع السوق المالي . ولهذه الغاية أتى المشروع باقتراح استفادة المقاولات التي تلج بورصة القيم وإلى غاية متم سنة س2003 بتخفيضات ضريبية مهمة على الشركات (25 ٪ ولوج عادي، و50 ٪ ولوج مع الرفع من الرأسمال الاجتماعي للشركة) . تقتضي الترجمة العملية لميثاق حسن التدبير تجديد الإجراءات وتحسين الترسانة القانونية والتقنية المرتبطة بتدابير المالية العمومية . ومن أجل تحسين ظروف وأسس التوقعات الخاصة بتحضير الميزانية العامة وتتبع تنفيذ النفقات .نحن الآن بصدد الانتهاء من دراسة لتنميط النفقات العمومية . وقصد الإسراع بإنجاز ميزانية التجهيز لفائدة الاقتصاد الوطني سنبدأ بواسطة تبسيط مسالك النفقات والاستغلال الموازي لنظم المعلوماتية لمختلف المديريات المتدخلة في تحديد ومراقبة وصرف نفقات الدولة في نهج تدبير مندمج لهذه النفقات .

إن حسن التدبير يتطلب كذلك إصلاح النظام المحاسباتي للدولة في اتجاه بلوغ توضيح أكبر للعمليات المدرجة وتسهيل قراءتها من طرف مختلف المرافق الحكومية والبرلمان والمجلس الأعلى للحسابات والباحثين . وفي هذا الأفق، ستكون محاسبة الدولة أكثر تلاؤما مع الإطار العام للمحاسبة الوطنية ولحسابات الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية . كما أنها ستخضع لتنميط يتوافق مع التصميم المحاسباتي ويدمج مفاهيم أساسية كمفهوم الممتلكات ومفهوم الحقوق المستحقة التي ظلت مغيبة لحد الآن .

ان اخضاع المالية العمومية لمستلزمات الشفافية والرصانة والمصداقية يستدعي تحديث آليات المراقبة والتتبع . وهو مايتطلب، وبكل استعجال، توضيح طبيعة المراقبة اللازمة ممارستها حماية للمال وتحديد وسائلها ومساطرها .

لقد اتضح أن أشكالا معينة من المراقبة القبلية لاتفي بالمطلوب بل يعاب عليها التباطؤ والنزعة نحو التمسك بالشكليات . وقد برز أنها أصبحت ضعيفة الجدوى إلى حد أنها كونت في بعض الأحيان تغطية لممارسات أدت إلى انزلاقات لها عواقب وخيمة على صرف المال العام.

لذلك أصبح من الملح إصلاح مختلف أنواع المراقبة التي تتكفل بها مصالح وزارة الاقتصاد والمالية كمديرية المؤسسات العمومية والمساهمات والمراقبة العامة للالتزام بنفقات الدولة والمفتشية العامة للمالية .

إن كل هذا وذلك يتطلب طرقا جديدة لتقييم ومصاحبة سير ومنجزات المرافق العمومية بإتخاذ الأنواع الأكثر ملاءمة للتتبع كافتحاص الإنجاز ومراقبة التدبير . كما أنه يقتضي تحسين نجاعة المراقبة المالية على أساس تنسيق أعمق بين مؤسسات المراقبة العليا للمالية العمومية .

وفي هذا الأفق سيعرض على أنظار البرلمان تعديل جوهري يخص تفعيل عمل وتوسيع واختصاصات المفتشية العامة للمالية والتوجه نحو تنظيم جهوي لأنشطتها . كما سيهم إصلاح المراقبة المالية توسيع مجال المراقبة القضائية للمجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات بالإضافة إلى تدارك التأخير المتعلق بتقديم قوانين التصفية في أفق لايتعدى نهاية سنة 2002 بغية تفعيل المراقبة التشريعية .

وفي نفس سياق إصلاح آليات الدعم والإنفاق العمومي تعمل الحكومة على مواصلة مسلسل إصلاح صندوق المقاصة . إن التحملات الكبيرة المترتبة عن الدعم العمومي للموارد الأولية تتطلب المراجعة في

اتجاه تطبيق فلسفة جديدة للمؤازرة الاجتماعية تنطلق من ضرورة استهداف أفضل للفئات المستحقة فعلا لتجعل تدخلات صندوق المقاصة تدعم الإنتاج وتوجه لإسعاف ملموس للفئات المعوزة .

وفي هذا الصدد ستشرع الحكومة في تحرير قطاع الزيوت من خلال النقص في حقوق الجمارك على الواردات والتخلي عن دعم الأسعار على الاستهلاك وتعويضه بمنح مساعدة مباشرة للفلاحين المنتجين للبروز الزيتية مما سيمكن من استثمار عائدات الصندوق لصالح الإنتاج المحلي ولصالح العالم القروي دون أن يحدث هذا الإجراء أي ارتفاع بالنسبة للمستهلكين .

التأهيل المؤسساتي يشرط أيضا الاهتمام بوضعية أنظمة التقاعد وآفاق قابليتها للاستمرار وخصاصها المالي . فاعتبارا إما لهفوات التسيير وإما لمتأخرات الدولة لصناديق التقاعد وإما لسوء تقييم مستحقات للدولة وبعض المؤسسات العمومية لضمان التوازن والاستمرارية .

وفي الصدد ذاته تواصل الدولة الاهتمام بتحديث آليات التغطية الاجتماعية سواء من جانب مواصلة إصلاح الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي أو من زاوية خلق وسائل التغطية الطبية وتعميمها على شرائح واسعة من المواطنين .

السيد الرئيس،

تبرز هذه الإجراءات والبرامج أهمية التأهيل المؤسساتي كأحد الجوانب الكبرى والضرورية لبلوغ تنمية اقتصادية مستديمة .

إن توفير العوامل المؤسساتية المواتية للمرحلة التي يجتازها الاقتصاد والمجتمع المغربي أمر ضروري لتوفير مقومات التحديث والنجاعة والتنافسية . ولذلك فإن الحكومة، مراعاة منها لمتطلبات تحديث الإطار القانوني للنشاط الاقتصادي، تعمل في اتجاه التحرير التدريجي لقطاع النقل والسهر على تنظيم المنافسة والأسعار لحماية حقوق دوائر الاستهلاك والإنتاج وحماية الملكية الفكرية والصناعية تشجيعا للإبداع والإنتاج .

فبعد التقدم الذي يترتب عن تحسين مدونة الجمارك وتجديد طرق معاملاتها وعلى إثر التطور المتوقع بعد صدور مدونة التحصيل، سواء فيما يخص حقوق الخزينة وحقوق الملزمين، **ستعمل الحكومة على تعميق هذه الإصلاحات ومواصلة الاهتمام بالجوانب الإدارية والمؤسسية** لتدبير الشأن العام .

<u>التأهيل الاقتصادي:</u>

منذ تكليفها بتدبير الشأن في سياق سياسي اقتصادي واجتماعي مكبل باختناقات كثيرة والحكومة تعمل لتحقيق مرتكزات مستوى مرتفع للنمو، وهكذا، ركز عملها على أبعاد متداخلة تكسب السياسة الاقتصادية والمالية الشفافية والمصادقية والفعالية داخل مختلف أوساط وحقول النشاط الاقتصادي .

من هذا المنطلق تم ربط التحكم في التوازنات المالية بالبعد الاقتصادي والاجتماعي للعمل التنموي كترجمة لمتطلبات حاضر البلاد مع مستلزمات التأمين والتقدم للمستقبل . مما دفع إلى بدل كافة المجهودات لحث المقاولات على مواكبة مستلزمات التنافسية الحادة في سياق الانفتاح والاقتصاد المعولم . ومن هذا المنطلق كذلك تم الحرص على الارتقاء بالوظائف الاقتصادية للدولة إلى ممارسة دور الشريك الإستراتيجي للقطاع الخاص وتم الاهتمام بإعادة انتشار القطاع الاقتصادي والمالي العمومي كمصاحب في عمليات تقوية وتنويع النسيج الإنتاجي وتشجيع الاستثمار وتيسير صيغ خلق مناصب الشغل .

وبذلك تأكد دور الدولة في التنمية كقاطرة للرفع من إنتاجية القطاعات التقليدية والواعدة ولإعلاء قدراتها التنافسية في مواجهة تحديات العولمة وانفتاح الأسواق .

ولتجسيد هذا الدور قامت مختلف قوانين المالية بإنعاش الاستثمار العمومي . والمشروع المقدم لمجلسكم الموقر يسير في نفس الاتجاه بل يعمقه من خلال بلوغ حجم الاستثمار العمومي أكثر من 65 مليار درهم تتوزع على النحو التالي :

الميزانية العامة	21,7 مليار درهم
المؤسسات العمومية	28.0 مليار درهم
صندوق الحسن الثاني	4,3 مليار درهم
الجماعات المحلية	6.0 مليار درهم
الحسابات الخصوصية للخزينة	0 ,1 5 مليار درهم

فبالإضافة إلى حجم الاستثمار العمومي المباشر، الذي يتوافق مع توقعات التصميم الخماسي لسنة 2001، تتضاف استثمارات المؤسسات العمومية ومخصصات الحسابات الخصوصية والجماعات المحلية واعتمادات صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

تجسد مشاريع صندوق الحسن الثاني التطور النوعي الذي أصبح يطبع التدبير العمومي الرامي إلى تأهيل اقتصادي ملموس للبلاد . ففكرة هذا الصندوق فكرة رائدة ومتجددة في مجال توظيف المال العام الناتج عن عائدات استثنائية كعائدات الخوصصة . وطريقة توظيف هذه العائدات طريقة تتجنب إكراهات ميزانية الدولة وتعقيدات مساطرها وهي فكرة أراد من ورائها جلالة الملك الحسن الثاني تغمده الله بواسع رحمته فتح آفاق تراكمية أمام متطلبات الإعداد المتين للتنمية وتوسيع النسيج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المغربي .

ومن خلال تولي صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله الإشراف المباشر على تسريع حركية هذا الصندوق المبارك عبر التوقيع على 39 اتفاقية غطت حولي 66 ٪ منرصيده الإجمالي الحالي خرجت إلى حيز التنفيذ مشاريع متنوعة خضعت لدراسة معمقة من حيث جدواها ودرجة مردودياتها الاقتصادية والاجتماعية . وسيكون هذا التنفيذ مشبعا بمتطلبات البرمجة والتتبع وخاضعا لضوابط تحدد حقوق والتزامات الأطراف المعنية وعلى رأسها الوزير الأول بصفته آمرا بالصرف .

وتجدر الإشارة إلى أن الاتفاقيات الموقعة تخص نوعين من البرامج . برامج تهم مجالات تقوية البنية التحتية (طرق سيارة، بنيات استقبالية للقطاعات المنتجة) وإنعاش النشاط الثقافي والسكن الاجتماعي، أما النوع الثاني فيتعلق بحقول التكنولوجيات الجديدة .

وهكذا سيترتب عن الرصيد المستثمر مفعول تكاثري سيصل إلى أزيد من 5 . 3 بمعنى أنه سيخلق استثمارات تصل إلى 16 مليار درهم .

تتجلى أهمية الاستثمار العمومي من خلال مخصصات عدد من القطاعات الوزارية من بينها قطاع التجهيز .

فبرسم ميزانية الاستثمار، خصص غلاف مالي قدره 51 . 2 مليار درهم تضاف إليه الحسابات الخصوصية للخزينة الخاصة بالتجهيز46 . 1مليار درهم . أما أهم العمليات فتشمل:

أ - تشييد التجهيزات للري وإنتاج الكهرباء

1) مواصلة إنجاز السدود :

- سد دشر الواد آيت مسعود بتكلفة 1,24 مليار درهم لأغراض إنتاج الكهرباء وسقي 35 الف هكتار،

- سد آيت حمو بتكلفة550 مليون درهم لتزويد مدينة اكاديربالماء الصالح للشرب . 900 مليون درهم قصد إنتاج الكهرباء والري الكبير للوية السفلي والمتوسطة وتزويد مدينة ميدلت بالماء الشروب،

- سد سيدي سعيد بتكلفة

- سد يت أمزال 125 مليون درهم . وهو سد متوسط هدفه تلبية حاجيات إقليم اشتوكة آيت باها بالماء وسقي 260 هكتارا،

- السد الصغير لكراكرة بإقليم آسفي موجه للسقي وتزويد الماشية،

- السد المتوسط كوزولان بإقليم الصويرة بتكلفة 250 مليون درهم .

2) الشروع في بناء سدين جديدين :

- سد الرواز لتزويد مدينة تطوان وحواشيها السياحية بالماء الصالح للشرب بتكلفة 600 مليون درهم،

- سد ولجة بوخميس بتكلفة 816 مليون درهم ويخص حاجيات مدينتي الرباط والبيضاء والمراكز الموجودة بينهما من الماء الصالح للشرب .

ب - بناء الطرق والطرق السيارة : وتهم العمليات الكبرى في هذا المضمار :

- تقوية 700 كلم وتغطية 500 كلم جديدة بالإضافة إلى توسيع 600 كلم من الطرق وبناء أو إعادة بناء القناطر المرتبطة بها،

- مواصلة إنجاز المدار المتوسطي طنجة - السعيدية،

- بناء وتهييء عدد من الطرق القروية بهدف رفع العزلة عن العالم القروي بغلاف مالي قدره 650 مليون درهم،

- الشروع في إنجاز المدار الخارجي للدار البيضاء،

- انطلاق أشغال الطريق السيار البيضاء - الجديدة،

- انطلاق الأشغال بالمقطع الثاني من الطريق السيار أصيلا - طنجة.

ج - تنمية قطاع الموانيء :

- صيانة المنشآت المينائية بالمحمدية والبيضاء والقنيطرة مهدية والجرف الأصفر،

- استمرار البناء بموانيء أكادير - سيدي إفني - العرائش السعيدية والحسيمة،

تبرز هذه الأمثلة مواصلة البرامج التجهيزية الكفيلة بإنشاء وتحديث البنيات الاستقبالية التي يتطلبها التأهيل الاقتصادي . ففي قطاع البريد وتقنيات الإعلام أو في قطاع النقل والملاحة التجارية والنقل الطرقي خصص مشروع قانون المالية لسنة 2001 اعتمادات تهم إنجاز دراسات وصياغة تصاميم مديرية لتطوير مناهج ووسائل تدخل ومتابعة المرافق الوزارية المختصة .

السيد الرئيس،

بقدر ما يتطلب التأهيل الاقتصادي للبلاد مراجعة وإحكام الدور الاقتصادي للدولة وإعادة انتشار المؤسسات العمومية وعقلنة سيرها بقدر ما يتطلب تعزيز دور القطاع الخاص.

ولذلك يتأكد يوما عن يوم عزم الحكومة على مقاومة العراقيل التي تحول دون إنجاز الملفات والمشاريع الاستثمارية للقطاع الخاص من خلال الحرص على ملائمة وتحيين القوانين وتبسيط الإجراءات الإدارية وتقويم وتخليق السلوكات، ولذلك حرص صاحب الجلالة أيده الله على دعوة القطاع الخاص إلى الانتفاض ضد ترددات وانتظارات مطالبا حفظه الله بنبذ العقلية الريعية والاقدام نحو المشاريع الرامية إلى خلق الثروات وإحداث مناصب الشغل وتعزيز النسيج الصناعي والخدماتي بما يعلي المردودية العامة ويضمن التعامل مع الاقتصاد المعولم بتنافسية مرتفعة .

ويتابع هذا المشروع بدوره إرساء الخطوات العملية لتشجيع المبادرة الخاصة سواء من خلال توسيع هياكل الاستقبال على شكل مناطق صناعية ومحلات مهنية وحظيرات تقنية أو من خلال تخصيص الدعم والإمتدادات لقطاعات معينة أو عن طريق الاهتمام بمصاعب المقاولات الصغرى والمتوسطة وبواسطة من إجراءات تحفيزية ذات طابع جبائي .

وعلى سبيل المثال يقترح مشروع قانون المالية برسم 2001 اعتماد عدة مقتضيات لتشجيع الاستثمار الخاص منها :

- تقليص الحد الأدنى للاستفادة من الإعفاء الكلي للحقوق والواجبات المفروضة على استيراد التجهيزات من 500 مليون إلى 200 مليون درهم،

- تليين شروط تفويت أراضي الشركة الوطنية لتهيئة خليج أكادير للمنعشين الخواص،

- إعفاء مشاريع بناء الأحياء الجامعية من طرف الخواص والتي لاتقل طاقتها الايوائية عن 1000 سرير من الضريبة على القيمة المضافة في حالة إنجازها خلال مدة أقصاها ثلاثة سنوات،

- تمتيع المؤسسات التي تزاول نشاطها داخل المناطق الحرة للتصدير من الإعفاء الكلي للضريبة على الشركات وعلى الدخل طيلة الخمس سنوات المحاسبية الأولى لشروعها في العمل وإخضاعها لسعر منخفض خلال العشر سنوات الموالية بالنسبة للضريبتين .

- وأشير كذلك إلى أن الحكومة بصدد تحضير نص مرسوم يقضي برفع الرسم الشبه الضريبي على الواردات لتمويل مراقبة الصادرات من 25، 0 إلى 50، 0 ٪ وسيخصص هذا الفائض في عملية تأهيل المؤسسات الصغرى والمتوسطة .

كما أن هذا المشروع يقترح ترسانة أخرى من التدابير لتعزيز دور القطاع الخاص في عدة قطاعات :

- تمديد الإعفاء الضريبي لفائدة القطاع الفلاحي إلى غاية 2010،

- تعزيز تنافسية وحماية المنتوج المغربي بتغيير التعريفات الجمركية على استيراد الزبدة والحليب المسحوق،

- تقليص كلفة الطاقة عن طريق خفظ الرسوم الداخلية على الاستهلاك المطبقة على الوقود المستعمل لإنتاج الكهرباء،

- سن تخفيض جبائي على الشركات التي ستلج سوق البورصة إلى غاية متم 2003 مع استثناء شركات التأمين والرسملة والشركات الحاصلة على امتياز والشركات العمومية والمكونة من صرف الجماعات المحلية،

- الترخيص بترحيل نقص القيمة الناتج عن بيع القيم المنقولة لمدة أربعة سنوات بدل سنة واحدة وإقرار العمل بدفعة واحدة في السنة للحجز من المنبع بالنسبة للضريبة على أرباح القيم المنقولة من طرف الوسطاء الماليين،

- تشجيع إشراك الأجراء وتشجيع مساهماتهم في رأسمال الشركات المسماة من خلال إعفاء حصة الأسهم من الاقتطاع الضريبي في حدود 10 ٪،

- تخفيض نسبة الضريبة على القيمة المضافة لفائدة خدمات المطاعم،

- تخويل الحق في خصم الضريبة المترتبة على مادة الكازوال المستعمل من طرف أرباب النقل،

- تبسيط المساطر المتعلقة بالضريبة العامة على الدخل والضريبة العامة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة،

- ملائمة عدد من القتضيات الضريبية في اتجاه الشفافية وضمان التعامل الموضوعي بين مختلف أصناف الملزمين والإدارة الضريبية .

لقد سبق الإشارة إلى عدد من الاجراءات ذات الطابع المؤسسي المرتبطة بالنشاط الاقتصادي . وفي نفس السياق أركز على كون فكرة المخاطب الوطني وجدت طريقها نحو التجسد العملي بعد أن أعلن صاحب الجلالة عن إنشاء الشباك الوحيد على مستوى الجهة والإقليم . وبذلك تكتمل حلقات النهج الرامي إلى تسريع التعامل مع الملفات والمشاريع الاستثمارية وينضاف إلى عمل اللجنة الوزارية لتشجيع الاستثمار والتي أنجزت عملا مكن من انطلاق عمليات استثمارية تفوق قيمتها 12 مليار درهم ووصل عدد مناصب الشغل المحدثة بموجبها مايقارب 15 . 000 .

إذا كان من اللازم على اجراءات التأهيل الاقتصادي أن تأخذ بعين الاعتبار واقع السوق الدولي وحصتنا الحالية داخله فإن من المفروض عليها كذلك أن تهيىء نسيجنا الاقتصادي للتحولات الكبرى التي يعرفها المشهد الاقتصادي العالمي .

من هذا المنطلق يشكل الاهتمام بالقطاعات الواعدة حجز الزاوية في التأهيل للمدى المتوسط خاصة وأن عددا من القطاعات تشكل رافعات جديدة للتنمية الوطنية من جهة أولى وأرضية واثقة لتنويع نسيجنا الاقتصادي وإعطاء دفعة لتلاحم واندماج مكوناته .

إن التطور الذي عرفه قطاع السياحة خلال السنتين المنصرمتين يبرز بما لايدع مجالا للتردد على أنه يكتنز هوامش واسعة للنمو . فسواء نظرنا له من زاوية تنوع وثراء المؤهلات الطبيعية والحضارية أو من زاوية التفضيل الذي تحظى به بلادنا من طرف التيارات السياحية العالمية فإن هذه الهوامش حقيقية .

غير ان تأهيل قطاع السياحة ليتوافق مع قوة الجدب الحالية أو تلك التي نترقبها يتطلب مجهودات جبارة لكل المتدخلين والمنعشين السياحيين . فهناك خصاص مرتقب في القدرة الإيوائية للوصول إلى 4 مليون سائح سنة 2004 وهناك هفوات ونقائص على مستوى جودة المنتوج وفي مضمار التنشيط السياحي .

ولذلك فإن الدولة بادرت إلى تهيئة ثلاث أقطاب جديدة للتنمية السياحية تكمل وتعضد الأقطاب التقليدية الموجودة . ولقد خصص صندوق الحسن الثاني للتنمية اعتمادات لتهيئة تاغازوت وخميس الساحل (العرائش) والسعيدية .

واعتبارا للتعليمات الملكية السامية من المستعجل إدخال تحسينات بنوية على الهياكل الإدارية المشرفة على تأطير قطاعنا السياحي لتتبلور قوة جنبه على أرضية صلبة ولتحقق القفزة النوعية لهذا القطاع بشكل ملموس وعلى أساس تحضير لكل المرافق التي تتطلبها تدفقات السياحة العالمية .

قطاع واعد آخر هو قطاع الصيد البحري . فهو قطاع في بداية تطوره ويتوفر على إمكانيات هائلة بعد العدول عن تجديد الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي في الإطارالتقليدي . إن اقتراح المغرب لتصورجديد للتعاون والشراكة يحفظ سيادة بلادنا على مواردها الطبيعة يتطلب من الدولة ومن العاملين في القطاع الاستعداد الكامل والتحضير الجدي

سواء تعلق الأمر بصيغة استغلال مباشر أو باستغلال مرحلي عبر صيغة شراكة وتعاون .

فالدولة من خلال توسيع وبناء الموانيء ومواقع التفريغ والتسويق تدفع نحو تأهيل هذا القطاع . فعلى القطاع الخاص أن يضمن مستقبله من خلال تجديد تجهيزاته وتنظيم نفسه ليحقق قيمة مضافة مرتفعة على مستوى السوق الداخلي والخارجي .

وفي إطار التركز على القطاعات الواعدة تسجل الحكومة الإمكانيات المرتبطة بالطفرة التي يشهدها قطاع الاتصال كأحد روافد الاقتصاد الحديث وكأرضية لتنويع وسائل تحديث الاقتصاد الوطني .

ففي بلادنا ومن خلال التحرير التدريجي لقطاع المواصلات ومن خلال إدماج التقنيات الجديدة للإعلام والتواصل والإقبال المنتعش على استعمالاتها، برزت قدرة المغرب على امتلاك مقومات تحديث اقتصاده الوطني .

فنظرا لدور التكنولوجيات الجديدة للإعلام والتواصل في تحديث معظم جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واعتبارا لمساهماتها في المساعدة على التحكم في مجالات حيوية كمجالات التغذية والصحة والبيئة فإن الحضور النسبي لهذه التكنولوجيات ضمن نسيجنا الاقتصادي مطالب بالتعميق .

إننا مطالبون بتأمين هذه المكاسب، مطالبون بدمجها في مجالات الإنتاج اي بالدفع نحو استعمالات منتجة لتكنولوجيات التواصل والمعرفة حتى تتمكن بلادنا من الانخراط في الاقتصاد الدولي الخديث .

فمن خلال تدشين فضاء التكنولوجيا الجديدة بالدارالبيضاء من طرف صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله ومن خلال البرنامج الوطني الرامي إلى استعمال التكنولوجيات الحديثة في جميع القطاعات التربية والتكوين والبحث والتنمية الثقافية والإدارة والمقاولات والتجارة، تعمل الحكومة على تمكين بلادنا من ولوج عالم المعرفة والتواصل بضمانات حقيقية .

السيد الرئيس،

إن التحولات المتسارعة في مجال الإنتاج والتسويق والتكنولوجيا تتطلب يقظة كبيرة وتتبعا متميزا حتى نضمن لإجراءات التأهيل الاقتصادي التناسق الضروري . خاصة وان تحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي هي مفتاح التغلب على معضلات البطالة والفقر وضعف إمكانات تمويل التجهيزات والخدمات الأساسية اللازمة لضمان التقدم الاجتماعي .

التأهيل الاجتماعي:

إن التأهيل الاجتماعي هو أساس التماسك العام لمكونات الأمة المغربية ومرتكز تطوير المؤهلات البشرية وتحضير مقومات ربح رهان المستقبل .

ولذلك فإن معالجة المعضلات الاجتماعية ستبقى على رأس الاهتمامات الأساسية للحكومة . ولمعالجة معضلة البطالة سعت الحكومة لابتكار آليات الإدماج الإيجابي للشباب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

إن مسألة التشغيل تطرح وستطرح بحدة وستبقى كذلك طالما أن تعبئة مكونات الاقتصاد الوطني لم تصل إلى المستوى المطلوب . إن واقع سوق الشغل بكل تقسيماته يتطلب استنفار كل مؤسسات السلطة العمومية في تشارك مع أوساط الفاعلين الاقتصاديين ومؤسساتهم المهنية والنقابية وجمعيات المجتمع المدني .

فالسلطة العمومية أبانت عن استعدادها لمساعدة كل المبادرات الرامية إلى تنويع النسيج الاقتصادي وخلق المقاولات والبحث عن وسائل دعمها وتأهيلها . وهي كذلك مستعدة لمراجعة وإغناء كل الآليات التي تم تجريبها لحد الآن في مجال التشغيل والتشغيل الذاتي وتجديد التكوين وربطه بعروض الشغل المقدمة أوالتي ستنبثق في المستقبل القريب .

ولذلك فإن تآزر الجميع عبر تعبئة جماعية لكل الفاعلين من جهة أولى والسعي نحو تحقيق نسبة نمو مرتفعة من جهة ثانية هما الوسيلتان الأساسيتان لتقوية المجهود الوطني في مجال إيجاد فرص الشغل المنتجة والضمانة للعيش الكريم لكافة المواطنين بمختلف فئاتهم .

ووعيا من الحكومة بأن إنعاش تشغيل الشباب يتطلب إمدادات ومساعدات مباشرة، فإ ن مشروع الميزانية عمل على دعم صناديق إنعاش الشغل ومساندة المقاولين الشباب، وسيأخذ التوجه الجديد كل العبر اللازمة من الصيغ التي تم تجريبها في مجال خلق مقاولات الشباب والتكوين الاندماجي (000 . 60 منصب شغل) واستكمال وتجديد التكوين لحاملي الشهادات

إن التأهيل الاجتماعي رهين كذلك بالتقدم الذي سنحققه في مجال محاربة الفقر والخصاص المادي . لقد مكن استنهاض تقاليد التضامن والتآزر داخل المجتمع المغربي من رسم معالم السبل التي ستكمن الفئات المعوزة من وسائل الكسب والعيش والخروج من دائرة التهميش الاجتماعي . وفي هذا الاتجاه تتكفل الدولة ببلورة استراتيجية وطنية لمحاربة الفقرفي تشارك مع المجتمع المدني الذي يساهم بمثابرة وبصيغ رائدة تكمن من إنجازات مهمة وملموسة كما يبرز ذلك بانتظام من خلال العمل الجليل والمكثف لمؤسسة محمد الخامس للتضامن .

وهكذا ستشرع وكالة التنمية الاجتماعية في ممارسة نشاطها هذه السنة على أساس مقاربة تعتمد الإشتراك الفعلي للمنظمات الغير حكومية وذلك قصد تحسين ظروف عيش السكان المستهدفين، معتمدة في ذلك إنعاش وتطوير أنشطة مجزية وإنشاء برامج للتنمية الجماعية والتعاونية داخل المناطق المعزولة . وبالإضافة إلى الرصيد المخصص بهذه الوكالة ضمن ميزانية الدولة ستحظى بدعم مالي من صندوق الحسن الثاني .

ونفس الدعم خصص للمؤسسات المشرفة على تنمية السلفات الصغرى التي ترمي إلى تمكين أصحاب المشاريع الصغرى، والذين لاتتوفر لديهم شروط الحصول على قروض من النظام البنكي، من تمويل يجعلهم يؤمنون الحصول على دخل متجدد ويمكنهم من وسيلة عيش مستديمة .

وفي هذا السياق يندرج برنامج إعادة هيكلة مؤسسة الإنعاش الوطني لكونها مؤسسة تتوفر على شبكة واسعة من المراكزالاجتماعية عبر أرجاء التراب الوطني . وذلك بقصد تقويم عمليات التأطير والإسعاف الاجتماعي الموكولة لها وإكساب تدخلاتها النجاعة والفعالية المرجوة وتأمين مردودية المال العام الذي يصرف عليها .

من بين جوانب التأهيل الاجتماعي الذي يحظى باهتمام الحكومة في إطار تحديث وتفعيل السياسة الاجتماعية للدولة مسألة التغطية الصحية . ولذلك فإننا بصدد وضع اللبنات الأولى لنظام وطني للتغطية الصحية كمنفذ لتعميم نظام إجباري للتأمين على المرض والتحسين التدريجي لمشاريع التغطية الصحية على المرض للفئات المعوزة .

يقتضي الارتقاء بالتأهيل الاجتماعي إلى مستويات متقدمة ومتابعة أقوى لتنفيذ الإجراءات والمشاريع الرامية إلى توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية التعليمية والصحية، خاصة في مواجهة الخصاص الملحوظ في الوسط القروي وضواحي المدن . ولذلك فإن صيغ الإنجاز الأكثر نجاعة ليست هي التي تقتصر على البرامج الوطنية وعلى التنفيذ المركزي بل هي التي تعتمد الشراكة بين الدولة والجماعات والجهات . ومن شأن هذا النوع من التعاون والشراكة أن يمكن من وفورات وأن يجعل المشاريع أكثر وثوقا سواء من حيث تموضعها الجغرافي أو من حيث إشعاعها ومردوديتها الاجتماعية .

أما من حيث الجانب السكنى فإن المشاريع تخص متابعة محاربة مدّ الصفيح (37 عملية) والسكن غير الصحي وإعادة هيكلة الأحياء المبتورة التجهيز (000 . 42 أسرة) وإعادة هيكلة وترميم الأنسجة العمرانية العتيقة وبرامج التهيئة التدريجية وبرنامج العودة والوحدة للسكنى بالاقاليم الجنوبية (0056 سكن / 3500 قطعة مجهزة) وفي إطار النهوض بالسكن الاجتماعي تتوجه تدخلات الدولة نحو استهداف أفضل يرتكز على تقوية صيغ الإنتاج والتمويل وعلى تطهير وضعية المؤسسات العمومية للبناء والتجهيز كما أنها تتوجه نحو تصفية المشاكل العقارية العالقة .

يترجم مشروع ميزانية 2001 البعد الاجتماعي من خلال المخصصات المالية وعبر تنوع التدخلات وتتبع جدواها ومردودياتها .

هكذا وصلت مخصصات ميزانية الدولة والمؤسسات العمومية ذات الطابع الاجتماعي 47 ٪ من المجموع العام دون خدمة الدين للقطاعات الاجتماعية . وهي مخصصات تبرز تمسك الحكومة بمواجهة مختلف أوجه الخصاص الاجتماعي .

وهو تمسك يعكسه عدد مناصب الشغل التي خصصت التأهيل الاجتماعي حوالي 65 ٪ من مجموع 17000 منصب يضاف إليها 4000 منصب لترسيم المؤقتين تطبيقا لمقتضيات الحوار الاجتماعي .

إن مستلزمات التأهيل الاجتماعي لاتتحمل أي تردد أو تأخير . ولذلك فهي تفرض تعبئة ممنهجة لكل مكونات الشعب المغربي . لقد دعا صاحب الجلالة باستمرار إلى تكثيف صيغ التضامن الاجتماعي والإسراع بمواجهة المعضلات الاجتماعية . وقد عملت الحكومة وهي باستمرار منكبة على التحسيس بمتطلبات ترجمة التضامن والتشارك إلى صيغ عملية لمواجهة الآفات الاجتماعية .

فمن خلال انطلاق عملية محاربة الأمية سواء باعتماد المساجد أو من خلال تشجيع المنظمات الحكومية على التكفل بهذه المهمة النبيلة أو عبر تحسين ومراقبة أداء هيئات التعاون الوطني والإنعاش الوطني أو بواسطة توسيع مجال التغطية الاجتماعية أو تحسين أنظمة التكفل بالفئات المستحقة للمساعدة أو من خلال برامج السكنى الاجتماعية تتجسد استراتيجية التأهيل الاجتماعي على أرض الواقع بثبات وبمنجزات ملموسة يتعين تعميقها من أجل تلاحم أفضل لمكونات الشعب المغربي .

وعلى سبيل ذكر أهم الإجراءات التي تتعلق بالتأهيل الاجتماعي ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2001، أشير إلى :

- إعفاء العمليات الطبية من الضريبة على القيمة المضافة .
- تحديد السعر الأدنى للضريبة على القيمة المضافة على مقدمي الخدمات في 5، 0 ٪ من رقم المعاملات لصالح قطاعات الخدمات التي لها طابع شعبي،
- دعم النهوض بالاعمال الاجتماعية لرجال التعليم من خلال مخصص الميزانية لمؤسسة محمد السادس للاعمال الاجتماعية لأسرة التربية والتكوين،
- تعميم الإعفاء على القروض الممنوحة للطلاب،
- تشجيع الخواص على تشييد الاحياء الجامعية،
- الاعفاء الضريبي للهيئات المتخصصة في الرفع من الوضعية الاجتماعية والصحية للأشخاص المعاقين والمعوزين،
- تيسير كيفية تأدية رسوم التسجيل،
- الإعفاء من الغرامات بخصوص التقييد في السجلات العقارية الذي لم يتم طلبه أو إنجازه في الآجال القانونية شريطة أن ينجز قبل فاتح يناير 2002،
- إعفاء المنعشين العقاريين من الضرائب والرسوم في إطار اتفاقية حول برامج السكن الاجتماعي على أساس بناء 2500 وحدة عوض 3500 وحدة عوض 3500 وحدة سابقا، التأهيل المجالي والنهوض بالعالم القروي

يعني التأهيل المجالي العمل على مواجهة انعكاسات الفوارق الجهوية والبين جهوية التي تحد من استغلال كافة مؤهلات بلادنا سواء منها البشرية أو الطبيعية .

وفي انتظار الشروع في تطبيق استراتيجية متوسطة المدى لإعداد التراب الوطني . وهي الإستراتيجية التي ستبلورها خلاصات الحوار الوطني . يتعين بذل كل المجهودات الكفيلة بالحد من الاختلال الأساسي الذي يطبع التراب الوطني أولا وهو إشكال الارتقاء بالعالم القروي إلى اندماج حقيقي في النسيج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الوطني .

ولذلك فإن تأهيل العالم القروي يطرح علينا كأم القضايا ونحن نستقبل الألفية الالثة . الأمر يتعلق بتهيئة جديدة لمكونات العالم القروي، لبنياته الإنتاجية والسكنية والتجهيزية والتعليمية . والحكومة تعتبرهذه المسألة حيوية بالنسبة لتوازن البلاد ككل ومصيرية بالنسبة لتقدمها وقدرتها على مواجهة التحديات .

وفي هذا الأفق يتعين إخراج العالم القروي من وضعية التهميش والمعاناة وإعداده لمتطلبات التحديث والمساهمة في خلق الثروات ومناصب الشغل وتنويع الأنشطة داخل المجالات القروية وتمنيع النشاط الفلاحي ضد التقلبات المناخية .

ولهذه الغاية اتخذت الحكومة خطوات متواضعة لكنها عملية وأذكر على رأسها :

أولا : تدبير الشطرالثالث من برنامج الحد من أثار الجفاف الذي يتضمن فتح أوراش للتجهيز والتزويد بالماء الصالح للشرب وبالأعلاف وتحسين الرعاية الصحية للماشية وتخفيف عبء الديون على الفلاحين المتضررين والمساهمة في رفع مداخيل السكان القرويين . ان هذا الشطر الثالث سيمكن من تثبيت المجهود الوطني الذي بذل لمحاربة آثار سنتين متتاليتين من الجفاف الحاد، وقد بادرت الحكومة إلى تخصيص غلاف مالي قدره 5، 6 مليار درهم مقسمة على ثلاث أشطر أشرف على تدبيره المجلس الوزاري الدائم للتنمية القروية بتنسيق مع مؤسسة الوزير الأول،

وقد تبين من خلال التقييم الشمولي للمرحلتين الأولى والثانية :

- أن المنجزات حققت نسبة مرتفعة من المشاريع والعمليات المعتمدة برسم برنامج الحد من آثار الجفاف،
- أن توسيع الإمتدادات تميز إلى حد كبيربالشفافية وانه بلغ مداه . ومع ذلك ظهر خصاص في بعض العمليات،
- أن روح التعبئة العامة كانت هي الروح الغالبة سواءا في تحديد أو تنفيذ مختلف البرامج المقررة وأن الإشراك الفعلي للمنتخبين إلى جانب الفعاليات المحلية والإقليمية ولد إحساسا ملموسا بأن التضامن مع العالم القروي ممارسة ملموسة،
- أن تبسيط المساطر والإسراع وبالتأشيرات المالية ومواكبة الوزارة الأولى للتنسيق بين الوزارات وتعبئة الأقاليم والسلطات المحلية والمنتخين وفعالية المجتمع المدني هو السبيل لدمقرطة التدبير العمومي وإكتسابه الفعالية والمصداقية في كل الظروف وخاصة الإستعجالية منها .

ثانيا : مواصلة إنجاز حلقات البرامج الخاصة بتوفير الخدمات والتجهيزات الأساسية والرامية إلى توسيع استفادة السكان القرويين منها وفقا لأهداف المخطط الخماسي .

فبرسم مشروع ميزانية 2001 ستتم مضاعفة عدد المستفيدين من الشبكة العمومية للكهرباء وبذلك يصل الإنجاز إلى 70 ٪ سنة 2004 على أن يتحقق الربط الشامل سنة 2006 . علما بأن سنة 1998 لم تسجل سوى ربط 23 ٪ من الأسر القروية .

وفي نفس الإطار سيتم تزويد 62 ٪ من الأسر بالماء الصالح للشرب بدل 38 ٪ حاليا .

ومن أجل فك العزلة عن العالم القروي، تقرر مضاعفة وثيرة إنجاز الطرق والمسالك القروية لنصل إلى إنجاز 2000 كلم سنويا بدل 1000 حليا .

وكما أوضحت من خلال إجراءات التأهيلالاجتماعي، خصص المشروع اعتمادات مهمة لتكثيف الجهود الرامية إلى تدارك الخصاص الحاصل في ميدان التمدرس والتأطير الصحي داخل العالم القروي .

ثالثا : المجهود الاستثماري العمومي

يتجلى المججهود الاستثماري العمومي من خلال نفقات الاستثمار الخاصة بوزارة التجهيز وبوزارة التربية كما أنه يظهر من زاوية الجهاز الإنتاجي من خلال مخصصات مشروع ميزانية 2001 لقطاع الفلاحة والغابات .

وقصد الاكتفاء ببعض الأرقام الدالة أشير إلى أن ميزانية الاستثمار التي ستدعم تدخلات وزارة الفلاحة إلى 11 و 2 مليار درهم تضاف إليها 670 مليون درهم برسم الحسابات الخصوصية للخزينة ذات الطابع الفلاحي والقروي .

وعلى سبيل المثال تهم العمليات الأساسية المدرجة :

- تنمية الري الكبير والمتوسط بمنطقة دكالة العليا (19 ألف هكتار) والحوز المتوسط (500 . 11 هكتار) والغرب (900 . 10 هكتار) واللكوس(3900 هكتار) .
- توسيع مساحات الري الصغير ب 4600 هكتار وعلى عدد من المناطق من تراب المملكة .
- تقوية برنامج حماية النخيل بالمناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية .
- مواصلة عمليات تهيئة المناطق الرعوية وتقوية سلاسل الإنتاج النباتي والحيواني .

- مواصلة إنعاش وتأهيل المناطق البورية .
- مواصلة برنامج تأمين إنتاج الحبوب وانطلاق برنامج الري التكميلي للحبوب .
- تنمية الموارد الطبيعية من خلال عمليات ومشاريع التنمية المندمجة والمناطق المحمية والغابوية .
- تحفيز الاستثمار الخاص من خلال إعانات ومكافئات صندوق التنمية الفلاحية ومن خلال تمديد إعفاء القطاع الفلاحي من الضريبة إلى غاية 31 دجنبر 2010 .
- تشجيع الفلاحين عليتحفيظ الملك بواسطة الإعفاء من الغرامة على التأخير .

السيد الرئيس،

من هذه الزوايا ينصب المجهود الحكومي على إنجاز تأهيل البلاد .

فمن خلال حجم الاعتمادات التي رصدها مشروع قانون المالية لسنة 2001 من جهة أولى، ومن خلال التوجهات والمشاريع والاجراءات التي يتضمنها من جهة ثانية، تريد الحكومة، بعد حوار وتشاور مع مختلف الفعاليات وفي اتجاه مداولات بناءة مع الجهاز التشريعي، تريد الحكومة السير قدما نحو تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتحقيق تقدم ملموس للمجتمع المغربي .

فمن خلال ترسيخ تدبير الشأن العام المرتكز على الشفافية وترشيد استعمالات المال العام وتنشيط الدورة الاقتصادية وتحفيز الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين تتمكن بلادنا وبخطى ثابتة في ظل العهد الملكي الجديد من وسائل التحكم في المعضلات والتحديات التي تواجهها . إنها تتمكن تدريجيا من تقوية مرتكزات مناعتها اعتمادا على تحرير الطاقات الخلاقة في إطار مجتمع خططا خطوات مرموقة في مجال حقوق الإنسان والاتجاه نحو بناء دولة الحق والقانون . كل هذا وذاك وصفوفنا متراصة واجتماعنا متواصل ومعزز لترسيخ وحدتنا الترابية ودعم مجهودات القوات المسلحة الملكية للدفاع عن حوزة الوطن تحت قيادة صاحب الجلالة أيده الله .

لقد أصبح العالم أجمع يعي مدى تشبثنا بوحدتنا الترابية وأظهرنا له من خلال ملاحم تاريخنا العريق وحاضرنا التواق نحن التقدم ومن خلال تشعبنا بقيم النيل والتسامح والمبادرة نحو السلم والتعاون بين الأمم والشعوب، أننا شعب الدفاع عن الكرامة والمشروعية الدولية . وهكذا كان وسيبقى تشبثنا بإنجازالمشروع المغاربي كإطار ضروري للرفع من قوتنا التفاوضية سواء تعلق الأمر بالدفاع عن قضايا الأمة العربية والإسلامية أو فيما يخص تطويرصيغ التعاون والشراكة مع الأقطب الاقتصادية الكبرى وخاصة الاتحاد الأوروبي .

فمن خلال مداولاتكم واقتراحاتكم نريد لهذا المشروع أن يساهم في الارتقاء بنسيجنا الاقتصادي والاجتماعي نحو الأحسن في إطار الفعالية والعدالة التي تتوخاها وتسهر على ترسيخها المبادرات الخلاقة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

السيد الرئيس :

باسم المجلس أشكر السيد وزير المالية الاقتصاد على عرضه القيم . وقبل أن نرفع الجلسة أذكر السادة المستشارين بصفة عامة، والسادة أعضاء لجنة المالية أن هذه اللجنة تعقد اجتماعا مباشرة بعد رفع الجلسة لنستمع إلى عرض السيد وزير المالية على مستوى لجنة المالية .